

النسخة الرابعة لندوة تحالف عاصفة الفكر
مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية

التحديات الاقليمية للأمن القومي العربي: مقارنة تحليلية

مداخلة السيد محمد توفيق ملين
المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية

القاهرة، 27 ابريل 2017

Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES)

Avenue Azzaitoune, Hay Riad, Rabat 10100

Téléphone : +212 (0) 537.71.83.83 – Fax : +212 (0) 537.56.40.79

Email: contact@ires.ma

Site Web: www.ires.ma

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و
على آله و صحبه أجمعين.

حضرات السيدات والسادة ،

أود في البداية أن أقدم بخالص شكري لمركز الاهرام للدراسات
السياسية و الاستراتيجية على استضافته للنسخة الرابعة لندوة
تحالف عاصفة الفكر التي اصبحت احد الملتقيات الفكرية التي
تحظى باهتمام كبير لما يتمخض عنها من افكار و مقترحات
جديدة من شأنها ان تدعم القيادات و صناع القرار بصفة عامة.

كما انوه بالاختيار الجيد لموضوع الندوة لما يختزله من
إشكاليات ذات بعد استراتيجي بالنظر للتحديات التي تواجه الامن
القومي العربي في ظل التحولات الهيكلية التي يشهدها السياق
الاقليمي و الدولي على حد سواء.

و سأطرق خلال هذه المداخلة المقتضبة، بعد تعريف مفهوم
الامن من منظور شمولي، الى محورين اساسيان. يتعلق المحور
الاول بتشخيص التهديدات التي تواجه المنطقة العربية. اما
المحور الثاني فسيبرز بعض المقترحات فيما يخص الاولويات
التي يجب التركيز عليها من اجل التصدي بشكل افضل للتهديدات
الامنية في افق اعادة الاعتبار للعمل العربي المشترك.

حضرات السيدات والسادة ،

ان التهديدات التي تواجهها المنطقة لا يمكن حصرها في الجانب
الامني الصرف بل لا بد من وضعها في اطار شمولي يتضمن
الجانب السياسي والاقتصادي و الاجتماعي و الديني و البيئي
علاوة على الجانب العسكري.

و يمكن تلخيص التهديدات الاقليمية الراهنة في النقاط المترابطة التالية:

على المستوى الجيوسياسي :

. الدور المتنامي لبعض القوى الإقليمية غير العربية التي تهدف الى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية وتأثيرها داخل المنطقة بشكل كبير على الأجندة السياسية و الامنية الإقليمية بل و حتى الدولية.

. السباق نحو الزعامة الإقليمية التي يقوض العمل العربي المشترك ويضعف موقف العرب إزاء الأطراف الفاعلة غير العربية المؤثرة في التوازنات الجيوسياسية للمنطقة.

. التأخر في حل القضية الفلسطينية نتيجة لتعنت اسرائيل وعدم امتثالها للمقررات الاممية ورفضها للمبادرة العربية بخصوص حل الدولتين وفق حدود 1967. هذه الحالة توجب الاحتقان و تغذي الخطاب المتطرف الذي تسوقه التنظيمات الارهابية المتطرفة.

على المستوى الامني و العسكري :

. تصاعد نفوذ الميليشيات والجماعات المسلحة التي اصبحت تتوفر على قدرات تضاهي تلك التي تتوفر عليها بعض الجيوش النظامية في المنطقة.

. سباق التسلح الذي تنهجه بعض الدول والذي غالبا يتم على حساب الاستثمار و التنمية البشرية مما يخلق حالة عدم الثقة سواء داخل البلد او مع دول الجوار.

على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي :

. الانعكاسات السلبية لازمة الاقتصادية العالمية على البلدان العربية خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على مداخل الهيدروكربورات في تمويل ميزانياتها العمومية. بالإضافة الى ذلك فإن تراجع الطلب الخارجي على بعض المنتجات الصناعية في ظل اشتداد المنافسة ينعكس سلبا على الناتج الوطني و يساهم في تقليص فرص الشغل.

. حدة الفوارق الاجتماعية نتيجة لعدم نجاعة النموذج الاقتصادي الحالي فيما يخص توسيع آفاق النمو و خلق فرص شغل كافية لاستيعاب اليد العاملة المؤهلة و الشباب حاملي الشهادات. هذا الوضع يهدد العيش المشترك و يعطل عجلة النمو الاقتصادي باعتبار الفوارق الاجتماعية احد اهم معوقات التنمية.

على المستوى الديني و العرقي :

. تفاقم المخاطر التي تهدد وحدة الدولة وسلامة أراضيها في بعض البلدان العربية، وذلك بسبب التوترات العرقية و صراع الهويات مما يشكل ارضية خصبة للحركات الانفصالية التي عادة ما تكون مدعومة من طرف جهات خارجية معادية.

. تفشي الخطاب الديني المتطرف الذي يحث على الكراهية و العنف ونبذ الآخر، في تناقض تام مع تعاليم الاسلام السمحة. هذا الخطاب تتبناه التيارات الارهابية التي تتاجر باسم الدين.

على المستوى المناخي و البيئي :

. الآثار السلبية للتغيرات المناخية على جل الدول العربية، خصوصا فيما يتعلق بالانخفاض الموهل للموارد المائية و تقلص القاعدة الانتاجية للزراعة بالإضافة الى تزايد حدة الكوارث الطبيعية وحجم الخسائر المادية و البشرية الناجمة عنها.

. اختلال التوازنات البيئية نتيجة للنموذج الانتاجي و الاستهلاكي غير المعقلن و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار شروط التنمية المستدامة، مما يشكل تهديدا حقيقيا للمستقبل الاقتصادي لبعض الدول العربية التي لم تتخرط بعد في استراتيجيات النمو الاخضر في كافة فروعه.

حضرات السيدات والسادة ،

ان هاشاة الحالة الامنية للمنطقة العربية تدعو لعمل عربي مشترك داخل منظومة تعاون شاملة و مندمجة، تركز على تصور موحد واهداف مشتركة اساسها ضمان الامن و الاستقرار والدفع بمسلسل التنمية نحو غد مزدهر يخدم مصالح شعوب المنطقة.

هذه الوضعية تقتضي نهج مقارنة استشرافية بعيدة الأمد للمنطقة قصد استباق التحولات الهيكلية التي تلوح في الأفق و رصد السياسات و الآليات الكفيلة بضمان الامن القومي في شتى تجلياته.

إن الحل العسكري يشكل نموذجا للعمل المشترك ضد تنامي التهديدات الإرهابية و استفحالها. إلا انه ليس كافيا لضمان استقرار دائم و تنمية شاملة إلا إذا تمت صياغته ضمن استراتيجية متكاملة تواكبها مجموعة من التدابير السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و المؤسساتية.

بالإضافة الى طي الخلافات السياسية و المذهبية، يتحتم على الدول العربية تسريع وثيرة الاندماج الاقتصادي لدعم القدرات التنافسية و تطوير التجارة البينية وخلق الاستثمارات في القطاعات الواعدة و تعزيز القدرات فيما يخص مواجهة الأزمات الاقتصادية الدولية. كما يشكل دعم الشراكة مع افريقيا احد اهم الخيارات الاستراتيجية للدول العربية على المستوى الامني و الاقتصادي و المالي لما تتيحه هذه الشراكة من فرص تعاون عديدة وفق منطق رابح - رابح.

و عموما يقتضي هذا التوجه اتخاذ اصلاحات داخلية عميقة لا سيما في مجال تطوير الرأسمال البشري والحكمة الجيدة للمؤسسات و سن سياسات ناجعة لمحاربة الفقر و تقليص الفوارق الاجتماعية .

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتني أن أشير في ختام هذه المداخلة إلى الانخراط الايجابي للمغرب في دعم القضايا العربية الكبرى و على رأسها القضية الفلسطينية و في العمل الدؤوب من اجل تطوير التعاون العربي على كافة المستويات وفق مقاربة متجددة تكفل مصالح كافة الاطراف و ترقى الى مستوى تطلعات الشعوب.

وعلى وجه الخصوص فإن المغرب يولي اهمية كبرى لوحدة الدول العربية واستقرارها و سلامة اراضيها، باعتبار ذلك مبدئا اساسيا لخلق مناخ مناسب للعمل العربي المشترك بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة و الاعتبارات المصلحية الظرفية.

و في صلب العمل العربي المشترك، لم يتوانى المغرب عن دعمه الفعلي للعملية العسكرية في اليمن في اطار الدفاع عن الشرعية وردع الاطماع التوسعية لبعض القوى الاقليمية. بالإضافة الى انخراطه المسؤول في التحالف الدولي ضد الارهاب والدور الذي ما فتئ يضطلع به في مجال حفظ الأمن و السلم العالميين، تمكن المغرب من تطوير مقاربة أمنية متعددة الأبعاد تركز على سياسة صارمة تجعل من أمن الإنسان احد أهم مرتكزاتها.

كما لعب المغرب دورا محوريا في تقليص هوة الخلاف بين الفرقاء الليبيين و التوصل لاتفاق الصخيرات كمرجعية اساسية لحل الازمة التي يتخبط فيها هذا البلد العربي.

فيما يخص جانب الامن الاقتصادي، فان المغرب بحكم سياسة الانفتاح التجاري و تشجيع الاستثمارات التي ينفجها، يولي اهمية كبرى لإرساء سوق اقتصادية عربية مشتركة، تشكل قاطرة للتنمية ورافعة للتنويع الاقتصادي من اجل تحسين تنافسية البلدان العربية و دعم تموقعها في النظام الاقتصادي العالمي.

و في الختام، أود أن أجدد شكري لمركز الازهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية على استضافة هذه الندوة من أجل الإسهام في إثراء النقاش حول القضايا الجوهرية التي تخص بلداننا العربية.

و إذ أتمنى كامل النجاح لأشغال هذه الندوة، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم و رحمة الله تعالى وبركاته.